منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية:

يعتبر التعليق على الأحكام والقرارات القضائية نوع من الدراسة التطبيقية في مجال القانون ، أين يقوم الباحث من خلال هذه العملية بالجمع بين معارفه النظرية ومكتسباته المنهجية في مجال التعليق على الأحكام والقرارات القضائية.

فالتعليق على حكم أو قرار قضائي هو عملية مناقشة وتحليل تطبيقي لمسألة قانونية يعالجها، على اعتبار أن ما يعرض أمام القضاء يتناول قضايا قانونية بالمناقشة ليتم حلها في شكل أحكام أو قرارات قضائية.

وعليه فالباحث عندما يريد التعليق على حكم أو قرار قضائي ، ليست مهمته إيجاد حل للمشكل القانوني ، على اعتبار أنه قد بث فيه من قبل الجهة القضية المصدرة للحكم أو القرار وإنما عليه فهم وتحليل توجه القضاء في مجال معالجته للقضية المطروحة .

لكن تبقى مسألة التعليق على حكم أو قرار قضائي في غير متناول أي باحث ما لم يكن ملما بمختلف النصوص القانونية التي تحكم القضية المطروحة وكذا بالاجتهادات القضائية والآراء الفقهية التي عالجت هذه المسألة.

وعليه تشمل مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي ما يلي:

1-مرحلة التحليل:

نحاول في هذا الجزء تشخيص موضوع النزاع وتحديده انطلاقا من القرار ومحتوياته

إن هذه المرحلة تنقسم بدورها إلى أجزاء فرعية مرتبة، تقدم دون اتخاذ موقف بشأنها

- أطراف النزاع
- الوقائع
- الإجراءات
- الادعاءات أو الحجج
- المشكل القانوني
- الحلول القانونية

- الخطة

2- مرحلة المناقشة :

يتم من خلال هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية التي يعالجها الحكم،ثم مناقشتها مناقشة نظرية وتطبيقية، ولغرض الإجابة على الإشكال القانوني الذي يثيره . وعليه ينبغي أن يحتوي الحكم أو القرار على مقدمة، عناصر تحليلية ، خاتمة. وذلك في شكل مباحث ومطالب وينبغي صياغة عناوين الخطة بما يتناسب والنقاط القانونية التي يطرحها الحكم أو القرار.

وعليه فالباحث خلال هذه المرحلة يقوم بعملية تركيب للموضوع بإخضاعه لجملة القواعد الشكلية والموضوعية ، إضافة إلى عناصر خاصة بالتعليق على القرار القضائي.

فبالنسبة للمقدمة يتم من خلالها عرض المسألة القانونية محل التعليق وعرض المعلومات الواردة في القرار القضائي إجمالا. وإبراز أهم الوقائع والإجراءات والادعاءات بشكل موجز مع طرح المشكل القانوني في الأخير والذي يصاغ صياغة قانونية مختصرة وواضحة.

أما المتن أو صلب الموضوع: ففيه يعالج الباحث المسائل القانونية المطروحة مع مناقشة كل نقطة من الناحية النظرية والتطبيقية، وذلك بالاستعانة بالمعلومات النظرية المرتبطة بالمسألة القانونية محل التعليق والرجوع في كل مرة إلى حيثيات الحكم أو القرار.

وأخيرا الخاتمة، والتي يتوصل فيها الباحث إلى حل للمشكل القانوني المطروح فيما إذا كان يتوافق واتجاه القضاة أم أنه يخالفه. مع إعطاء البديل. وعليه فالخاتمة تكون بمثابة استنتاجات يرجى تحقيقها من خلال التعليق. كما يمكن أن تتضمن اقتراحات وإبداء للرأي الشخصي في القرار ومدى تماشيه مع القواعد القانونية.